# أفعال الكـــــلام (النشأة والمفهـــوم) لـــدى المعاصرين وفي الموروث العربي

أ .سعاد رمضان خليفة المريـري ـ كلية التربية الزاوية ـ جامعة الزاوية
البريد الالكتروني : Raoofrmk@Yahoo.Com

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصـــلاة والســـلام على ســـيّدنا محمّد ســـيّد الخلق وعلى آله وصحبه.

وبعدُ ...

فلقد وُصِـفَتْ الحضـارة العربيّة بأنّها حضـارة نصّـيّة في أصـلها ، تقوم على مقاصد الخطاب ومغزاه في عمليّة الفهم والإفهام، فكان النشاط التواصلي من حيث هو تفاعل بين طرفين، وتأثّر وتأثير متبادل بين مرسِلين ومتلقّين، شكّل محور اهتمام لدى كثيرٍ من علمائنا القدامى، ومجمل حديثهم في ذلك يكشـــف عن ملامح تداوليّة عدّة، ويؤكّد أنّ ما جاء به التداوليّون المعاصرون لم يكن جديداً بالنسبة لهم، ومن ذلك نظرية (أفعال الكلام)، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث ( أفعال الكلام (النشـأة والمفهوم) لدى المعاصرين وفي الموروث العربي).

## خطة البحث :

وقد قسّـمت البحث إلى مبحثين : الأوّل: أفعال الكلام لدى المعاصـرين، و الثّاني: أفعال الكلام في الموروث العربي، ثم ذيّلت البحث بنتائج توصّـلت إليها، ثم الهوامش، ثم المراجع التي استعنت بها، وأسال الله التوفيق والسداد.

## المبحث الأوّل ـ أفعال الكـــــلام لدى المعاصرين :

### نشـــــأة النظريّة :

يُعدُّ مفهوم (الأفعال الكلاميّة) الأساس الجوهـــــــــــري الذي انبثقت منه التداوليّة، وهو كلّ ملفوظ له نظام شـكليّ ودلالي تأثيري، وفضـلاً عن ذلك يُعدّ نشـاطاً مادّياً نحويّاً يتوسّل أفعالاً قوليّة لتحقيق أغراض إنجـــــازيّة، كالأمـــــــر، والنهي والوعد، والوعيد ... إلخ، وردود أفعالٍ تأثيريّة تخصّ المتلقّي[1].

لقد وُلِدَتْ نظريّة الأفعال الكلاميّة في رحاب الفلسـفة التحليليّة التي مهّد لها الفيلسـوف الألماني (غوتجلف فريجة) في كتاب (أســس علم الحســاب)، وعمّقها الفيلســوف النمسـاوي (فينغشـتاين) الذي يرى أنّ وظيفة اللُّغة لا تقتصـر على الإخبار والوصـف

فحسب ، بل لها وظائف أخرى كالأمر، والاستفهام، والتمنّي، والشكر، التهنئة، وغيرها.

يعدُّ الفيلسوف الإنجليزي (أوستين) مؤسّس هذه النظرية، ففي عام (1962م) ظهر كتابه الموسوم بـ: (كيف ننجز الأفعال بالكلمات ؟) مؤسّساً لنظرية حديثة هي نظريّة (أفعال الكلام)، وأصل الكتاب محاضراتٌ ألقاها الفيلسوف اللّغوي على طلبته في جامعة (هارفارد) عام (1955م)[2].

**مفهوم الفعل الكلامي:**

يؤكّد (أوستين) على أنّ قول شيءٍ ما يعني التصرّف وفعل شيءٍ ما، أو على وجهٍ آخر إنّ النطق بشيءٍ ما هو حصول تعلّق المفعوليّة، ففعل الكلام هو إيقاع الفعل وإحداث أمرٍ ما[3].

ومن هذا يمكن تعريف الفعل الكلامي بأنّه " الأقوال غير الوصفيّة التي لا يمكن أن نسند إليها أيّ قيمة صدقيّة، والتي لها طبيعة إنجازية، أي : الأقوال التي يمتزج فيها القول بالفعل"[4].

فالفعل الكلامي هو كل ملفوظ " ينهض على نظامٍ شكليّ دلالي إنجازي تأثيري، ...، ومن ثّم فهو يطمح لأن يكون فعلاً تأثيريّاً، أي : يطمح إلى أن يكون ذا تأثير في المخاطب اجتماعيّاً أو مؤسّساتيّاً، ومن ثَم إنجاز شيءٍ ما"[5].

**نظريّة أفعال الكلام وجهود أوستين في تأسيسها:**

لقد أنكر (أوستين) أنّ تكون الوظيفة الوحيدة للعبارات الإخباريّة هي (وصف) حال الوقائع وصفاً يكون إمّا صادقاً وإما كاذباً، وأطلق عليه (المخالطة الوصفيّة)، ومضى يُثبت أنّ بجانب العبارات الوصفيّة نوعاً آخر من العبارات قد تتشابه في التركيب مع العبارات الوصفيّة لكنّه لا يصف شيئاً في الواقع الخارجي، ولا يحتمل الصدق أو الكذب، فإذا بُشِّرْتَ بمولودٍ مثلاً وقِيْلَ لك سمّه، قلت: أُسمّيه يحيى، وإذا رأيت أن تُوصي ببعض مالك لجهةٍ من جهات الخير، فقلت: أوصي بنصف مالي للجمعيّات الخيريّة، أو إذا قال لك رجلٌ والشهود حضور: زوّجتك ابنتي، فقلت: قبلتُ، فإنّ هذه العبارات ونحوها لا تصف شيئاً من وقائع العالم الخارجي، ولا تحتمل الصدق والكذب، بل إنّك إذا نطقت بواحدةٍ منها أو مثلها لا تُلقي قولاً، بل تُنجز فعلاً، فالقول هنا هو الفعل، أو هو جزء منه؛ لأنّك تنجز فعل التوصية بقولك:(أُوصي)، فالقول هنا ليس مجرّد كلام بل هو فعل كلام أو هو فعل كلامي[6].

من هذا المنطلق صنّف (أوستين) الأفعال إلى صنفين:

أفعال إخباريّة؛ تُخبر عن وقائع العالم الخارجي، وتكون إمّا صادقة، وإمّا كاذبة، وسمّاها أفعال وصفيّة ، وأفعال أدائيّة؛ لا يمكن أن تُوصف بالصدق أو بالكذب.

فالأفعال الأدائيّة هي: منطوقات تؤدي أفعالاً في ظروفٍ ملائمة، إذ هي تُستخدم لإنجاز فعل كالتسمية، والاعتذار، والترحيب، والنُّصح، وغيرها، فهي أفعال لا تُوصف بالصدق أو بالكذب، بل تكون موفّقة إذا راعى المتكلّم شروط أدائها ، وغير موفّقة إذا لم يُراعِ المتكلّم شروط أدائها، وأُطلِق على الشروط التي تتحقق بها هذه الأفعال (شروط الملاءمة)[7]

ومضى (أوستين) يتأمل الأفعال الأدائيّة فوصل إلى أنّها نوعان:

أدائيّة صريحة: وأدائيّة أوّليّة، وذكر لهما مثالين هما:

- أعدك أن أكون هناك.
- سأكون هناك.

فالمثال الأوّل صريح الدلالة على الوعد، ولا يحتمل غيره، في حين أنّ المثال الثاني قد يكون وعداً، وقد لا يكون، فالوعد عادةً يُقال في سياق يعتقد فيه الواعد أنّ المخاطب يتطلّع إلى هذا الوعد ويتعلّق به، فالأدائيّات الضّمنيّة تعتمد اعتماداً أساسيّاً على المقام، إذ به تكون أدائيّة أو لا تكون، وليس كذلك الأدائيّات الصريحة.

فبالرغم ممّا بذلهُ (أوستين) من جهد في التمييز بين الأفعال الأدائيّة والإخبارية فقد ظلّ يُرجِعُ النظر في هذا التقسيم حتّى تبيّن له في النّهاية أنّ الحدود بين هذين النوعين من الأفعال لا تزال غير واضحة، وأنّ ما وضعه من شروط، وأشار إليه من رسائل ليس كافٍ للتمييز بينهما، إذ وجد أنّ شروط الأفعال الأدائيّة تنطبق أحياناً على أفعال ليست أدائيّة، وأنّ أفعالاً غير أدائيّة تنطبق عليها شروط الأفعال الأدائيّة، فعاد من حيث بدأ إلى السؤال: كيف ننجز فعلاً حين ننطق قولاً؟[8].

**بنية الفعل الكلامي عند (أوستين):**

رأى (أوستين) أنّ الفعل الكلامي مركّب من ثلاثة أفعال تؤدَّي في الوقت نفسه الذي يُنطق فيه الفعل الكلامي، فهي ليست أفعالاً ثلاثة يستطيع المتكلّم أن يؤدّيها واحداً وراء الآخر، بل هي جوانب مختلفة لفعل كلامي واحد، ولا يُفصل أحدها عن الآخر إلاّ لغرض الدّراسة فحسب، وهي:

1- الفعل اللّفظي (فعل الكلام): هو النطق ببعض الألفاظ والكلمات، أي: إحداث أصوات على أنحاء مخصوصة متّصلة على نحو ما بمعجم معيّن، ومرتبطة به ومتمشّية معهُ وخاضعة لنظامه.

2- الفعل الغرضي أو الانجازي (قوة فعل الكلام): وهو إنجاز فعل في حال قول شيء ما مع مراعاة مقتضى الحال[9]، فهو ما يؤدّيه الفعل اللّفظي من وظيفة في الاستعمال، كالوعد، والتحذير والأمر والنُّصح، وغيرها[10].

3- الفعل التأثيري (لازم فعل الكلام): إنّ قول شيءٍ ما قد يترتّب عليه أحياناً أو في العادة بعض الآثار على إحساسات المخاطب وأفكاره أو تصرّفاته، والفعل التأثيري هو الأمر الذي يُحدثه الفعل الإنجازي في السامع[11].

إنّ الفعل الإنجازي هو المفهوم المحوري والمركزي في النظرية، وهو الفعل المُنجز داخل الكلام بواسطة المتكلّم، أو هو قوّته الإنجازيّة، وذلك في مقابل الفعل التأثيري، ولتوضيح ذلك يقدّم (أوستين) المثال التالي:

الفعل اللَّفظي: قال لي: إنّك لن تستطيع ذلك

الفعل الإنجازي : لقد احتجّ على كوني فاعلاً ذلك

الفعل التأثيري: لقد كفّني ومنعني عن ذلك ومنعني بتنبيهي إلى نتائج وعواقب فعلي.

- لقد أوقفني، وأثابني إلى رشدي بتذكيري بمستلزمات وآثار فعلي.

- لقد أغضبني وأزعجني[12].

وقد أدرك (أوستين) أنّ الفعل اللَّفظي لا ينعقد الكلام إلاّ به، وأنّ الفعل التأثيري لا يلازم الأفعال جميعاً، فمنها ما لا تأثير له في السامع أو المخاطب، فكان تركيزه على الفعل الإنجازي، فهو عنده أهمّها جميعاً، فوجّه اهتمامه إليه حتّى أصبح لُبّ هذه النظرية، وأصبحت تُعرف به أيضاً، فيُطلق عليها أحياناً (نظريّة الفعل الإنجازي)، أو (النظريّة الإنجازيّة)[13].

فالفعل الإنجازي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمقصد المتكلّم، ولهذا يقوم مفهوم قصد المتكلّم الذي يُعبّر عنه بالإنجاز بدور مركزي في نظريّة الفعل الكلامي[14].

لقد قدّم (أوستين) تصنيفاً للأفعال الكلاميّة على أساس ما أسماه (قوتها الإنجازيّة) فجعلها خمسة أصناف:

1- أفعال الأحكام، 2- أفعال القرارات، 3- أفعال التعهّد، 4- أفعال السلوك، 5- أفعال الإيضاح.

غير أنّ الذي قدمّه (أوستين) " لم يكن كافياً لإرساء نظريّة متكاملة للأفعال الكلاميّة، لكنّه كان كافياً ليكون نقطة انطلاق إليها بتحديده لعدد من المفاهيم الأساسيّة، وبخاصّةٍ مفهوم الفعل الإنجازي الذي أصبح مفهوماً محورياً في هذه النظريّة، حتى جاء (جون سيرل) فأحكم وضع الأسس المنهجيّة التي تقوم عليها، وكان ما قدّمه على الفعل الإنجازي والقوّة الإنجازيّة كافياً لجعل الباحثين يتحدّثون عن نظريّة (سيرل) في الأفعال الكلاميّة بوصفها مرحلة أساس تالية لمرحلة الانطلاق عند (أوستين)[15].

**أفعال الكلام عند (سيرل):**

يُعد (سيرل) واضع الأسس المنهجيّة لنظريّة (أفعال الكلام)، فقد أرسى قواعد النظريّة، وطوّر أفكار أستاذه (أوستين)، ويمكن تلخيص أهمّ الأفكار والمبادئ التي قامت عليها النظريّة لدى (سيرل) في الآتي:

1- عدّ (سيرل) الفعل المتضمّن في القول (الإنجازي) هو الوحدة الصغرى للاتّصال اللُّغويّ، وللقوّة الإنجازيّة، فهو دليل يبين لنا نوع الفعل الإنجازي الذي يؤديّه المتكلّم حين نطقه الجملة، كالنبر، والتنغيم، وصيغ الفعل[16].

2- الفعل الكلامي لا يقتصر على مراد المتكلّم، بل يرتبط ــ أيضاً ــ بالعُرف اللُّغويّ الاجتماعي[17].

3- طوّر شروط الملاءمة التي تحدّث عنها (أوستين) وجعلها أربعة شروط، وطبّقها على الفعل الانجازي تطبيقاً محكماً، وهذه الشروط هي:

أ- **شرط المحتوى القضوي**: ويتحقّق بأن يكون للكلام معنى قضوي، والقضوي نسبة إلى القضيّة التي تقوم على متحدَّث عنه، أو مرجع متحدّث به، أو خبر، والمحتوى القضوي هو المعنى الأصلي للقضيّة، ويتحقّق شرط المحتوى القضوي في فعل الوعد، مثلاً: إذا كان دالاً على حدث في المستقبل يُلزِم به المتكلّم نفسه فهو فعل في المستقبل مطلوب من المخاطب.

ب- **الشرط التمهيدي**: يتحقّق هذا الشرط إذا كان قادراً على إنجاز العمل.

ج- **شرط الإخلاص:** ويتحقّق حين يكون المتكلّم مخلصاً في أداء العمل.

د- **الشرط الأساس:** ويتحقّق حين يحاول المتكلّم التأثير في السامع لإنجاز الفعل[18].

4- صنّف (سيرل) الأفعال الكلاميّة خمسة أصناف هي:

**أ- الإخباريّات أو التقريريّات:** الغرض الانجازي منها هو نقل المتكلّم واقعةً ما (بدرجات متفاوتة) من خلال قضيّة يعبّر بها عن هذه الواقعة، وأفعال هذا الصنف كلّها

تحتمل الصـــدق والكذب، واتّجاه المطابقة فيها من الكلمات إلى العالم، ويتضـــمّن هذا الصـــنف معظم أفعال الإيضـــاح وكثير من أفعال الأحكام، كالتقرير، والزعم، والتنبؤ، والإيضاح والتشخيص، والوصف.

**ب- التوجيهيّات:** غرضـــها الانجازي محاولة المتكلّم توجيه المخاطَب إلى فعل شـــيءٍ ما، واتّجاه المطابقة فيها من العالم إلى الكلمات، وشـــرط الإخلاص فيها يتمثّل في الإدارة أو الرغبة الصـــادقة، والمحتوى القضـــوي فيها هو دائماً فعل الســـامع شـــيئاً في المســـتقبل، ويدخل في هذا الصـــنف الاســـتفهام، والأمر، والرجاء، والاســـتعطاف، والتشجيع، والدعوى، والإذن، والنصح.

**ج- الالتزاميّات أو الوعديّات:** غرضـــها الانجازي هو التزام المتكلّم بفعل شـــيءٍ ما في المســـتقبل، واتّجاه المطابقة فيها من العالم إلى الكلمات، وشـــرط الإخلاص فيها هو القصد، والمحتوى القضـــوي فيها دائماً فعل المتكلّم شيئاً في المستقبل، كالوعد، والنذر، والعهد، والتهديد، والبرهان، والعقد، والضمان.

**د- التعبيريّات:** غرضـــها الانجازي هو التعبير عن الموقف النفســـي تعبيراً يتوافر فيه شـــروط الإخلاص، وليس لهذا الصـــنف اتّجاه مطابقة، فالمتكلّم لا يُحاول أن يجعل الكلمات تُطابق العالم الخارجي، ولا العالم الخارجي يُطابق الكلمات، وكل ما هو مطلوب الإخلاص في التعبير عن القضـــيّة، ويدخل في هذا الصـــنف أفعال الشـــكر والتهنئة، والاعتذار، والتعزية، والترحيب.

**هـــ- الإعلانيّات:** السّمة المميّزة لهذا الصنف من الأفعال أنّ أداءها النّاجح يتمثّل في مطابقة محتواها القضـــوي للعالم الخارجي، ويتضـــمّن هذا الصـــنف أفعال التعبير، والإعلام، والحزن، والإهداء، والإنذار، وغيرها، وأهمّ ما يُميز هذا الصـــنف من الأفعال عن الأصـــناف الأخرى أنّها تُحدث تعبيراً في الوضـــع القائم فضـــلاً عن أنّها تقتضـــي عُرفاً غير لُغوي، واتّجاه المطابقة فيها قد يكون من الكلمات إلى العام، ومن العالم إلى الكلمات، ولا تحتاج إلى شرط الإخلاص[19].

5- ميّز (ســـــــــيرل) بين الأفعال الإنجازيّة المباشرة ، وغير المباشرة، فالأفعال الإنجـازيّـة المبـاشـــرة عنده هي التي تطابق قوتها الإنجازيّة مراد المتكلّم، فيكون معنى ما ينطقه مطابقاً مطابقةً تامّة وحرفيّة لِما يريد أنّ يقول.

أمّا الأفعال الإنجازيّة غير المباشـــرة فهي التي تخالف قوّتها الإنجازيّة مراد المتكلّم، فالفعل الانجازي يُؤدّى على نحوٍ غير مباشـــر من خلال فعل إنجازي آخر فمثلاً:

عند قولك لصاحبك وأنتما جالسان إلى المائدة:(هل تناولني الملح؟) فإنّ هذا فعل إنجازي غير مباشر، إذ معناه الحرفي هو الاستفهام، وهو مصدّر بالدليل الانجازي، وهو (هل) لكن الاستفهام غير مراد، ولا ننتظر الإجابة عنه، بل المراد منه طلباً مهذباً أن يُناولك الملح.

فظاهرٌ أنّ هذا الفعل الانجازي فعل إنجازي غير مباشر، إذ تخالف قوّته الإنجازيّة الحرفيّة قوّته الإنجازيّة غير الحرفيّة التي هي مراد المتكلّم.

6- لاحظ (سيرل) أنّ المتكلّم لا يقصد ما يقول فحسب، بل يتعدّى قصده ما يقوله إلى ما هو أكثر منه، فالأفعال الإنجازيّة غير المباشرة لا تدلّ هيئتها التركيبيّة على زيادة في المعنى الانجازي الحرفي، وإنّما الزيادة تكمن في معنى المتكلّم، أي: المعنى الذي يقصده المتكلّم، أي أنّ المتكلم يقول شيئاً ويعني شيئاً آخر، ففي المثال السابق هو يتلفّظ بالاستفهام، ولكنّه يقصد الطلب، وقد حاول (سيرل) أن يحلّ هذا الإشكال عن طريق (مبدأ التعاون) الحواري، بما أسماه (استراتيجية الاستنتاج عند السامع)[20]، فالأفعال غير المباشرة عند (سيرل) هي ما عبّر عنه (غرايس) في نظرية الاستلزام الحواري بـ(المعنى غير الصريح) وهي ما عبّر عنه علماء أصول الفقه بـ(المفهوم).

## المبحث الثاني ـ الأفعال الكلاميّة في الموروث العربي :

### ظاهرة الأفعال الكلاميّة عند العرب :

درس علماء العرب القدامى هذه الظاهرة ضمن علم المعاني، وتحديداً ضمن نظرية الخبر والإنشاء، وراعوا في دراستهم مباحث هذه النظريّة الجانب الاستعمالي، فاهتموا بدراسة السياق، والمعاني، ومقاصد المتكلّمين، وأحوال المخاطَبين، كما راعوا مبدأ الإفادة، ومطابقة الكلام لمقتضى الحال، وهو ما يؤكّد وعيهم بالجانب التداولي للُّغة، ولهذا تُعدُّ نظريّة الخبر والإنشاء وما يتعلّق بها من قضايا وفروع وتطبيقات عند العرب في جانبها المعرفي مكافئة لمفهوم الأفعال الكلاميّة عند المعاصرين[21].

يرى الدكتور (محمود أحمد نحلة) أنّ منطلق التفكير في هذه النظريّة عند (أوستين) وعند العلماء العرب واحد، فهم لم يقتصروا الكلام – كما فعل فلاسفة الوضعيّة المنطقيّة – على ما له واقع إذا طابقه كان صادقاً، وإذا لم يطابقه كان كاذباً، بل تجاوزوا ذلك إلى ما سعى (أوستين) جاهداً لإثباته، وعدّه الفلاسفة الغربيّون إنجازاً كبيراً، وهو أنّ من الكلام مالا واقع له يطابقه أو لا يطابقه ولا يُوصف بصدق ولا

كذب، ووصلوا إلى الفكرة المحوريّة التي كانت المنطلق إلى وضع هذه النظريّة، وهي أنّ الكلام ما يكون فعلاً أو إيقاعاً لفعل بلفظٍ يقارنه في الوجود[22].

إنّ نظرية الخبر والإنشـاء في التراث العربي حقل معرفي مشـترك بين تخصصـات علميّة متعددّة، فلسفيّة وبلاغيّة، ونحويّة وفقهيّة، ولذلك تشابهت هذه التخصّـصـات في اسـتعمال الأدوات التحليليّة المنطقيّة، كما أنّ الملاحظ أنّ هذه النظريّة لم تـأتِ مكتملـة من أوّل أمرهـا، بـل حصـــل لهـا ذلك بعد مرورها بعدة مراحـل وأطوار جعلتهـا تسـتقرّ على أسـسّ علميّـة دقيقـة على يـد اللاحقين للسكاكي[23].

إنّ موضـوع هذا الفرع اللُّغويّ – أي:(علم المعاني) – في تراثنا العربي شـغل كلاً من الفلاسفة والبلاغيين والنّحاة، وعلماء أُصول الفقه.

**الأفعال الكلاميّة عند النُحاة:**

لقد ناقش النّحاة كثيراً من المعاني المتعلّقة بإنجازيّة الأسـاليب المختلفة بخلفيّة تداوليّة، إذ تطرّقوا إلى كثير من الأفعال الكلاميّة مثل: التأكيد والقسـم، وفعل الإغراء، وفعل التحذير، والدعاء، وفعل النداء، وفعل الاسـتغاثة، والندبة، فضـلاً عن دراستهم ظواهر التقديم والتأخير، والتعيين، والإثبات، والنفي، وغير ذلك، فهي بلغة العلماء المعاصـرين أفعالاً كلاميّة يُراد بها الحرص على تضـمين الرسالة فائدةً لغويّة معيّنة.

**الأفعال الكلاميّة عند البلاغيّين:**

أمّا البلاغيّـــون؛ فقد درسوا أفعال الكلام ضمن مباحث (الخبر والإنشاء) وقد عرّف السـكاكي موضـوع هذا الفرع بأنّه:" تتبّع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصـل بها من الاسـتحسـان، ...، ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"[24].

وعرّفه محمّد بن عليّ الجرجاني بأنّه: " علم يُعرف منه كيفية تطبيق أحوال الكلام العربي على أحوال المعنى بحسـب مقتضـى الوقت"[25]، مؤكداً على قرينه تداوليّة مهمّة في تحديد موضـوع علم المعاني، وهو (مبدأ الإفادة)، وهو المبدأ نفسـه الذي أكد عليه ابن خلدون في قوله:" هذا العلم الحادث في الملّة بعد علم العربيّة واللُّغة، وهو من العلوم اللّسـانيّة لأنّه متعلّق بالألفاظ وما تفيده، ويُقصـد بها الدلالة عليه من المعـاني، ...، ويبقى من الأمور المكتنفـة بـالواقعـات المحتـاجـة للـدلالـة على أحوال المتخـاطبين، أو الفـاعلين، وما يقتضـيه حال الفعل، وهو محتاج للدلالة عليه لأنّه من

تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلّم فقد بلغ الإفادة من كلامه، وإذا لم يشتمل على شيءٍ منها فليس من جنس كلام العرب، فإنّ كلامهم واسع، ولكلّ مقامٍ عندهم مقالٍ يختصّ به كمال الإعراب والإبانة"[26].

إنّ ما أشار به البلاغيّون من قرائن الإفادة والقصد والمقام يُعدّ حديثاً من مبادئ التداوليّة الأساسيّة في نجاح التواصل الكلامي.

فقد اهتموا اهتماماً كبيراً بدراسة الإسناد، أي النسق الذي جاء عليه المسند والمسند إليه، ووضعوا لذلك عنواناً كبيراً يضمُّ شتات هذه المباحث الإسنادية، وهي شديدة الصلة بالنحو، بل هي جزء منه، وسمّوه أحوال الإسناد الخبري، وأحوال المسند، وأحوال المسند إليه[27].

وقد اعتمد العلماء العرب في التمييز بين الخبر والإنشاء عدّة معايير منطقيّة وأخرى تداوليّة وردت متداخلة تداخلاً شديداً بحيث لا يمكن الفصل بينهما، والذي يهمّنا في هذا المقام هي المعايير التداوليّة، فإلى جانب معايير الصدق والكذب اعتمدوا مطابقة النسبة الخارجيّة، وعدد النِّسب، وتبعيّة النسبة الخارجيّة للنسبة الكلاميّة أو العكس.

ووضع البلاغيّون القدامى معيار القصد كقرينة مساعدة لباقي المعايير في التمييز بين الأسلوبين على عكس ما فعل علماء أصول الفقه الذين اتخذوه قرينة تمييزيّة أساسيّة[28].

فقِيْلَ في تعريف الخبر والإنشاء:" يُسمى الكلام خبريّاً إن احتمل الصدّق أو الكذب لذاته، بحيث يصحّ أن يُقال لقائله إنه صادق أو كاذب، والمراد بالصادق، ما طابقت نسبة الكلام فيه الخارج أو الواقع، وبالكاذب؛ ما لم تطابق نسبة الكلام فيه الخارج أو الواقع، ...، ويُسمّى الكلام إنشائيّاً إن لم يحمل الصدق أو الكذب، ولا يصحّ أنّ يُقال لقائله إنّه صادق أو كاذب، وذلك لعدم تحقّق مدلوله في الخارج وتوقّفه عن النطق به"[29].

ومنه أقرّ العلماء أنّ الخبر له نسبة كلاميّة تُوصف إمّا صدقاً وإما كذباً؛ لأنّها حقيقة مرجعيّة في الواقع، أمّا الإنشاء فليس له حقيقة مرجعيّة في الواقع الخارجي عن اللّغة، بل إنّ له نسبة لُغويّة تتسبّب في نشؤ نسبة ثانية أو بتعبير التداوليّين المعاصرين تتسبّب في إنجاز فعلٍ ما[30].

إلاّ أنّ علماء البلاغة لم يقفوا عند هذا الحدّ بل تنبّهوا إلى قصد المتكلّم، وغرضه فقالوا:" الخبر ما كان لنسبته خارج تُقصد مطابقته له، أو تُقصد عدم مطابقته له"[31].

والإنشاء:" ما لم يكن لنسبته خارج تقصد مطابقته أو عدم مطابقته"[32].

فكلا الأسلوبين له نسبية خارجيّة، وعدم تحقّق المطابقة بين النسبتين الكلاميّة والخارجيّة قد تحصل في الخبر كما في الإنشاء، وإنّ الفرق الحقيقي بينهما هو أن تتحقّق المطابقة بين النسبتين في الخبر مقصودة، بينما في الإنشاء ليست مقصودة[33].

من هنا يمكن القول إنّ تصوّرات البلاغيّين القدامى تُجمع على أنّ الخبر هو " الخطاب التواصلي المكمّل إفاديّاً، والذي يريد المتكلّم من نسبته الكلاميّة أنّ تطابق نسبته الخارجيّة، وأنّ الإنشاء هو الخطاب التواصلي المكتمل إفاديّاً، والذي يَريد المتكلّم من نسبته الكلاميّة أن توجد نسبته الخارجيّة"[34].

وأمّا بمعايير (سيرل)؛ فيكون الخبر متدرّجاً ضمن صنف (التقريريّات)، و(الغرض المتضمّن في القول)، لهذه المجموعة الكلاميّة هو (التقرير) أو هو إدراج مسؤوليّة المتكلّم عن صحة ما يتلفظ به.

وأمّا الإنشاء، فمتدرج ضمن الأصناف الكلاميّة الأخرى التي بحثها (سيرل) وهي كثيرة ومتشعّبة، فمن الإنشاء ما يندرج ضمن (الأمريّات)، كالأمر والنهي والاستفهام، ومنه ما يندرج ضمن (الإيقاعيّات) كألفاظ العقود، ومنه ما يندرج ضمن (البوحيّات)، كالمدح، والذم، والتمني[35].

ثم إنّ العرب قسموا الخبر والإنشاء تقسيماً آخر، فأقرّوا أنّ الخبر ثلاثة أصناف راعوا من خلالها حال السامع وقدراته العقليّة، والإدراكيّة، ومقام التخاطب، أوّلها: الضرب الابتدائي حين يكون السامع خالي الذهن من الحكم فيلقى إليه الخبر خالياً من أدوات التوكيد.

وثانيها: الطلب، حيث يكون المخاطب شاكاً فيه فيؤكدّ الخبر حتّى يتمكّن في نفسه.

وثالثها: الإنكاري عندما يكون يُنكر السامع حكم الخبر، حيث يؤكّد له بمؤكدٍّ أو أكثر بحسب درجة إنكاره[36].

في هذه الأضرب الثلاثة بُعد تداولي يمكن أن نكتشفه في جواب أبي العبّاس الشارح لهذه الأضرب حين سأله الكندي عن الحشو في الكلام العربي، فهم يقولون (عبدالله قائمٌ)، ثم: (إنّ عبدَ الله قائمٌ)، ثم:(إنّ عبدَ الله لقائمٌ)، ورأى أنّ الألفاظ متكرّرة، والمعنى واحد، فأجابه أنّ المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، وأنّ الجملة الأولى إخبارٌ

عن قيام عبدالله، والثانية جواب عن سؤال، والثالثة جواب عن إنكار منكر قيامه، فتكرّرت الألفاظ لتكرّر المعاني[37]، واختلف لاختلاف حال السامع ومراعاة المتكلّم تلك الحال، وهذا شبيه بما فعله (سيرل) حين أقرّ أنّ الفرق بين جمل كهذه يمكن في " درجة الشدّة المتضمّنة في القول" إذّ يمكن أن تتماثل جملتان أو أكثر في الغرض المتضمّن في القول، ولكنّهما تختلفان في القوة الإنجازيّة التي يمكن أن تقوى وتضعف بأساليبها، منها: حروف المعاني في اللغة العربيّة كما في المثال السابق[38].

كما قُسّم الإنشاء عند جمهور العلماء إلى: طلبي، ويشمل: الأمر والنهي والنداء، والذمّ والتكثير، وألفاظ العقود[39]، وهذه الأساليب تمثّل أفعالاً كلاميّة، وبالتحديد أفعالاً متضمّنة في القول بتعبير التداوليّين، وقد تخرج عن مقتضى دلالتها الظاهرة إلى أغراض وإفادات تواصليّة بحسب ما يقتضيه المقام، أي: من معناها الأصلي إلى معنى يُستلزم من مقام التخاطب، وهو ما سمّاه الجرجاني بـ(المعنى، ومعنى المعنى)، حيث يقول:" تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللّفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى أن تعقل من اللّفظ معنى ثمّ يُفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"[40].

وهذا - أيضاً - يعكس دراسة العرب القُدامى أفعال الكلام غير المباشرة، كالأمر الذي يُفيد بالنظر إلى حال وقصد المتكلّم، ومنزلته مقارنةً بالمخاطب مع الاستعلاء والأمر، ومع الخضوع والدعاء، ومع التساوي والالتماس وفق قاعدة الخروج عن مقتضى الظاهر، أو ما يعادل " مبدأ الشروط المعدّة" بتعبير (سيرل) الذي يؤثر في هويّة الأفعال الكلاميّة وفي قوتها وضعفها وتصنيفها[41].

وإذا قسمّنا الخبر والإنشاء بالمنظور التداولي المعاصر، فسنجد الخبر يندرج ضمن (التقريريّات) بمصطلحات (سيرل)، أمّا الإنشاء فمنه ما يندرج ضمن (الأمريّات) كالأمر والنهي، والاستفهام، و(الإيقاعيّات) كألفاظ العقود، و(البوحيّات) كالمدح والذّم والتّمنيّ[42].

**الأفعال الكلاميّة عند علماء أصول الفقه:**

أمّا عند علماء أصول الفقه ؛ فقد درسوا ألفاظ العقود والمعاهدات وما تقتضيه من تشريعات اجتماعيّة وسياسيّة، والقوى الإنجازيّة لتلك المواضعات القوليّة، وشروط أحكامها، ومن ثمّ استنبطوا أفعالاً كلاميّة جديدة ضمن بحثهم معاني الخبر والإنشاء، مثل: الإذن، والمنع، والوجوب، والتحريم، والإباحة، وغير ذلك، وربطوا بين الخبر

وبين غيره من الأغراض والتجلّيات الأسلوبية المكتشفة في مجال بحثهم، مثل: الشهادة، والرواية، والدعوى، والإقرار، والوعد، والوعيد، وغيرها.

وقد ذكر الدكتور (مسعود صحراوي) أنّ الظواهر الخبريّة التي لخصّها (شهاب الدين القرافي ت684هـ) في قوله:" الشهادة خبر، والرواية خبر، والدعوى خبر، والإقرار خبر، والمقدّمة خبر، والنتيجة خبر، فما الفرق بين هذه الأخبار"[43].

وتندرج هذه الأخبار بأنواعها كلّها ضمن (التقريريّات) بلغةِ (سيرل) والغرض المتضمّن في القول لهذه المجموعة الكلاميّة هو (التقرير) الذي أوضح (سيرل) مفهومه بأنّه:" إدراج مسؤوليّة المتكلّم عن صحة ما يتلفّظ به"[44].

ممّا سبق نصل إلى أنّ أفعال الكلام نظريّة لها جذور في الموروث العربي، تتمثل في أسلوبي (الخبر والإنشاء) اللذين درسهما علماء العرب ضمن علم المعاني.

## نتائـــــج البحث:

1- إنّ أسس ظاهرة الأفعال الكلاميّة – التي تعتبر ركيزة التداوليّة المعاصرة – يمكن استشفافها من خلال تعمّق العلماء العرب في تحليل ثنائيّة (الخبر والإنشاء)، ومعايير التمييز بينهما، والتي تشكّل المدخل الصحيح إلى نظريّة عربيّة للأفعال الكلاميّة.

2- إنّ ما توصّل إليه (أوستين) وتلميذه (سيرل) من تصنيف للأفعال الكلاميّة يُكافئ إلى حد كبير ما توصل إليه علماء العرب من تقسيم للخبر والإنشاء.

3- إن ما عبّر عنه (سيرل) بـ(التقريريّات) هو ما عبّر عنه علماء العرب من قبل بـ(الخبر) وإنّ ما عبّر عنه (سيرل) بـ(الأمريّات) و(الإيقاعيّات) و(البوحيّات) هو ما عبّر عنه علماء العرب بـ(الإنشاء).

4- إنّ ما استنبطه علماء أصول الفقه من أفعال كلاميّة جديدة ضمن بحثهم معاني الخبر والإنشاء مثل: الإذن، والمنع، والوجوب، والتحريم، والإباحة، وغيرها، هو ما عبّر عنه (سيرل) حديثاً بـ(التقريريّات).

**الهوامـــــش :**

1- انظر التداوليّة عند العلماء العرب، دراسة تداوليّة لظاهرة الأفعال الكلاميّة في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 2005م: 40.
2- انظر التحليل اللُّغوي عند مدرسة اكسفورد، صلاح إسماعيل عبد الحق، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1993م: 137.
3- انظر نظرية أفعال الكلام (كيف ننجز الأفعال بالكلمات)، أوستين، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، من دون رقم طبعة، 1991م: 115.
4- اللُّغة والحجاج، أبو بكر العزّاوي، العمدة للطباعة، الدار البيضاء، ط1، 2006م: 121.
5- التداوليّة عند علماء العرب: 40.
6- انظر آفاق جديدة في البحث اللُّغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعيّة، من دون رقم طبعة، 2002م: 61.
7- انظر المصدر السابق: 66-67.
8- انظر المصدر نفسه: 67.
9- انظر نظريّة أفعال الكلام (كيف ننجز الأفعال بالكلمات): 116.
10- انظر آفاق جديدة في البحث اللُّغوي المعاصر: 68.
11- انظر التحليل اللُّغوي عند مدرسة اكسفورد: 202.
12- انظر نظريّة أفعال الكلام (كيف ننجز الأفعال بالكلمات): 121-123.
13- انظر آفاق جديدة في البحث اللُّغوي المعاصر: 69.
14- انظر المصدر السابق: الصفحة نفسها.
15- انظر المصدر نفسه: 47.
16- انظر نفسه: 73.
17- انظر نفسه، الصفحة نفسها.
18- انظر نفسه: 73-74.
19- انظر نفسه: 78-80، وانظر التداوليّة (من أوستين إلى غوفمان)، فيليب بلانشيه، ترجمة صابر حبّاشة، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاّذقية، سوريا، ط1، 2007م: 77.
20- انظر آفاق جديدة في البحث اللُّغوي المعاصر: 82.
21- انظر التداوليّة عند العلماء العرب: 49.
22- انظر آفاق جديدة في البحث اللُّغوي المعاصر: 97.
23- انظر التداوليّة عند العلماء العرب: 50-51.
24- مفتاح العلوم، أبو يعقوب السكاكي، دار الكتب العلمّية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م: 151.
25- التداوليّة عند العلماء العرب: 52.
26- المقدّمة (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، ابن خلدون، منشورات محمّد عليّ بيضون، دار الكتب العلمّية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م: 473.
27- انظر التداوليّة عند العلماء العرب: 52.
28- انظر المصدر السابق: 58.
29- علم المعاني، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربيّة، بيروت، لبنان، ط1، 2009م: 48.
30- انظر التداوليّة عند العرب: 62-64.
31- المصدر السابق: 67.

32- المصدر نفسه: الصفحة نفسها.
33- انظر نفسه: 68.
34- نفسه: 82.
35- انظر نفسه: 83.
36- انظر تصـــوّر المقام في البلاغـة العربيّـة، محمد بـدوي عبد الجليل، دار المعرفـة الجـامعيّـة، الإسكندرية، مصر، من دون رقم طبعة، 2003م: 55.
37- انظر دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، شـــرح وتعليق، د. محمّد عبد المنعم خفاجي، من دون رقم طبعة: 219، وانظر دلالة السـياق، ردّة الله بن ردّة بن ضـيف الله الطلحي، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميّة، مكّة المكرّمة، السعوديّة، ط1، 1424هـ: 516.
38- انظر التداوليّة عند العرب: 97.
39- انظر المصدر السابق: 117.
40- دلائل الإعجاز: 47.
41- انظر التداوليّة عند العرب: 82.
42- انظر المصدر السابق: الصفحة نفسها.
43- انظر المصـــدر الســـابق: 50-51، وانظر أنوار البروق في أنواء الفروق، (الفروق)، أحمد بن محمّد شـــهاب الدين، تحقيق محمّد أحمد سـراج، وعليّ جمعة محمّد، القاهرة، دار السـلام، من دون سنة ولا رقم طبعة: 74/1.